

دور التطور المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2022

The role of financial development in economic growth: a case study of Algeria during the period 1992-2022

رحماني العربي*

مخبر البحث أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية (ALPEC)

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر

larbirahmani2017@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/10/31

تاريخ القبول: 2024/09/01

تاريخ الإستلام: 2024/08/24

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغيرة داخلية، ومؤشرات التطور المالي كمتغيرات مفسرة، مع دراسة حالة الجزائر، بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للتأخيرات الزمنية (ARDL). وكانت النتائج المتوصل اليها بعد تقدير النموذج، ان النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده قطاع التجارة الخارجية ممثلا بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، اما بقية المتغيرات المفسرة فهي غير معنوية من الناحية الإحصائية وبالتالي لا يمكن الفصل فيما إذا لها تأثير على النمو الاقتصادي ام ليس لها تأثير. الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تطور مالي، نموذج (ARDL)، الجزائر.

تصنيفات JEL: B25. P25; Q56.

Abstract:

This study aimed to investigate the relationship between economic growth as an endogenous variable, and financial development indicators as explanatory variables, while studying the case of Algeria, by applying the Autoregressive distributed Lags (ARDL) methodology.

The results reached after estimating the model were that economic growth in Algeria is determined by the foreign trade sector, represented by the sum of exports and imports as a proportion of the gross domestic product, while the rest of the explanatory variables are not statistically significant and therefore its impact on economic growth cannot be separated.

Keywords: Economic growth, financial development, ARDL model, Algeria.

Jel Classification Codes: B25. P25; Q56.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تتبنى الحكومات في مختلف الدول سياسات اقتصادية تعمل من خلالها على استهداف معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ما يسمح باتقيل من مشكلة البطالة والوصول الى تحقيق استقرار اقتصادي بمحاربة التضخم والبطالة، وهذا من خلال حشد الإمكانيات المالية والمادية المتاحة وتوظيفها بأسلوب يسمح بتحقيق المرجو من تلك السياسات. والجزائر واحدة من تلك الدول، اذ عملت الحكومات المختلفة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج المختلفة.

ورغم التطورات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، خاصة منذ التحول إلى اقتصاد السوق في بداية 1990 بتبني برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي مع مؤسسة الصندوق النقدي الدولي، وكذا برامج النمو الاقتصادي المسطرة منذ 2001، والتي بدأت برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدر بـ 7 مليار دولار، ثم البرنامج التكميلي للنمو بقيمة مالية قدرت بـ 114 مليار دولار وبعدهما برنامج توطيد النمو بما يعادل 286 مليار دولار، أي ما مجموعه 407 مليار دولار بين 2001 و2014. لكن دون تحقيق الأهداف المعلنة من السلطات. حيث لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء استخدام الموارد وتفعيل الآليات والسياسات المناسبة للدفع بالاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة تسمح بامتصاص البطالة والتخفيف من حدة التضخم.

ومن بين العوامل التي لها اثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي حسب نظريات النمو الداخلي، نجد ما يسمى بالتطور المالي والذي تعتبره هذه النظرية من بين العوامل الأساسية المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي بينت الدراسات فيها ان التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي. ولدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي يتم استخدام تقنيات القياس الاقتصادي من خلا تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة (ARDL).

1.1. مشكلة الدراسة: يمكن صياغة مشكلة الدراسة كالآتي:

ما مدى مساهمة التطور في النمو الاقتصادي بالجزائر؟

ولتحليل وإدراك إشكالية الدراسة يمكن الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية كما هو موضح في الآتي:

— ما معنى النمو الاقتصادي وماهي العوامل الرئيسية المؤثرة فيه؟

— ما هو التطور المالي؟

— في ماذا تتمثل مؤشرات التطور المالي؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بفرضيات الدراسة الآتية:

الفرضية الأولى: وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين معدل النمو الاقتصادي والتطور المالي؛

الفرضية الثانية: تؤثر السيولة النقدية باليجاب على النمو الاقتصادي؛

الفرضية الثالثة: الانفتاح التجاري يساهم إيجابا في النمو الاقتصادي؛

الفرضية الرابعة: تؤثر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر بطريقة موجبة على النمو الاقتصادي.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف وقياس الدور الذي يمكن أن يقوم به التطور المالي ممثلاً بمؤشرات في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحسين أداء النشاط الاقتصادي في الجزائر.

4.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى الكشف عما إذا كانت عوامل التطور المالي تؤثر بشكل موجب في النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي إمكانية الكشف عن مدى استغلال الإمكانيات المالية المتاحة في تمويل النشاط الاقتصادي.

5.1. منهجية الدراسة: معالجة الإشكالية المطروحة تطلبت تطبيق المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي أو الكمي.

6.1. هيكل الدراسة: تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والتطور المالي: يتناول هذا المحور المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي.

المحور الثاني: تقدير أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: نتناول في هذا المحور قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية المؤخرة (ARDL)، أما البيانات المستخدمة في القياس فهي بيانات البنك الدولي.

2. العرض النظري للنمو الاقتصادي والتطور المالي

نتناول بالدراسة في هذا المحور تعريف النمو الاقتصادي والتطور المالي ومؤشرات دون تفصيل باعتبار ان الدراسة التطبيقية تبين العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1.2. تعريف النمو الاقتصادي: نورد هنا مجموعة من التعاريف المناسبة:

التعريف 1: يعرف فريد مان (Fred Man) للنمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج أو أكثر من دون المساس بالمجالات الكبرى للاقتصاد والمجتمع ككل. (حمزة، 2015، 69)

التعريف 2: يعرف كذلك على أنه الزيادة السنوية في مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال السنة، وهو ما يعرف بنمو الناتج الداخلي الخام. (بول، ونوردهاوس، 2006، 774).

يتبين من التعريفين ان النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة السنوية والمستمرة في إنتاج السلع والخدمات، اما المؤشرات المستعملة عادة في التعبير عن النمو الاقتصادي فهي تلك المعبر عنها بالزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام او نصيب الفرد من هذا الناتج، مع الإشارة الى ان القيم المستخدمة هي القيم الحقيقية للناتج الداخلي الخام.

وباعتبار ان مؤشر معدل النمو الاقتصادي من المقاييس المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلدان فقد اخذ حيزا كبيرا في النظريات الاقتصادية، وهذا بداية بالكلاسيك فالمدرسة الكينزية ثم النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، وهي نظريات النمو الداخلي، وهذه الأخيرة هي التي ستبنى عليها هذه الدراسة.

2.2. التطور المالي

ادت النظريات الحديثة للنمو والمتمثلة في نظريات النمو الحديثة الى الاهتمام بالدور الذي يمكن ان يؤديه القطاع المالي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، هذا أدى الى العمل على تطوير هذا القطاع ليتماشى واحتياجات النشاط الاقتصادي من التمويل.

وهنا تبين اغلب الدراسات ان التطور المالي له دور إيجابي على النمو الاقتصادي رغم الجدل القائم حول اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، فهناك من يرى ان النمو الاقتصادي هو الذي يسبب التطور المالي بينما يرى

البعض الآخر ان التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي، هذا الجدول قاد الى التعمق في البحث اكثر ما سمح بتوضيح الأثر حيث يكون اتجاه السببية من النمو الاقتصادي الى التطور المالي في الدول المتقدمة، بينما هذا الاتجاه في الدول النامية يكون من التطور المالي الى النمو الاقتصادي.

1.2.2. تعريف التطور المالي

توجد عدة تعاريف للتطور المالي، فهناك من يطلق عليه العمق المالي وهناك من يستخدم مصطلح التحرير المالي للتعبير عن التطور المالي، ونورد هنا بعض التعاريف:

التعريف (1): يتمثل التطور المالي في مجموعة المركبات المرتبطة بهذا النظام ويتعلق الأمر عدد المؤسسات المالية ومدى وصول الافراد الى الخدمات المالية بأقل تكلفة او ما يسمى الشمول المالي (إسماعيل، 2015، 266)؛

التعريف (2): وهو التعريف الذي قدمه الصندوق النقدي الدولي ومؤسسة البنك الدولي وكان ذلك في تقرير صدر سنة 2005، حيث عرفه بأنه العمل على تغطية طلب التمويل المقدم من قبل المؤسسات الاقتصادية وهذا بتطبيق سياسة العمق او الشمول المالي (مرفت، 2010، 63).

نستنتج من التعريفين السابقين ان التطور المالي يعبر عن الإجراءات المتخذة لتشجيع المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات وتحويلها الى عمليات تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، ويسمح تحرير القطاع المالي بمعرفة مستوى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي (طالب، ومالك، 2011، 506).

قام Levine سنة 2005 باقتراح تعريف اخر للتطور المالي والذي يجب ان يوفر خمسة شروط: (Maxence, 2014, 01)

- جمع البيانات والمعطيات على القدرات الاستثمارية؛
 - مراقبة المشاريع التي تم تمويلها وتسيير المخاطر المتعلقة بها؛
 - تعبئة المدخرات وتسيير المعاملات المالية.
- يتبين من هذه المهام ان التطور المالي يعني الاهتمام بالنشاطات المالية المختلفة والعمل على تحقيق الشمول المالي ومتابعة المشاريع الاستثمارية، ما يدل على ان التطور المالي يتعدى اهتمامه النظام المصرفي الى نشاطات مالية أخرى. يتم قياس مدى التطور المالي في أي بلد باستخدام مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي نتطرق اليها في الاتي؛

2.2.2. معايير التطور المالي: (إسماعيل، وعبد الكريم، 2015، 266)

يمكن حصر هذه المعايير في النقاط الآتية:

- توسع القطاع المالي بزيادة عدد المؤسسات المالية لغرض زيادة المنافسة ما يسمح بتحسين الخدمات المالية؛
- تقوم المؤسسات المالية برفع حجم رؤوس الأموال لغرض الوساطة المالية وتنويع المنتجات المالية وزيادة المنافسة؛
- نصيب القطاع الخاص من الائتمان المصرفي؛
- قدرة وكفاءة النظام المصرفي على الاستقرار والمنافسة والاشراف؛
- مدى إمكانية وصول الافراد الى الخدمات المالية بأقل تكلفة واقل وقت، فكلما عدد الافراد الذين يصلون الى الخدمات المالية كلما دل ذلك على مدى التطور المالي في البلد.

3.2.2. قياس التطور المالي: (Samouel, 2014, 71-73) و(حمزة، 2015، 80)

اتفق الكثير من الباحثين على وضع مؤشرات لقياس التطور المالي في الاقتصاد أهمها:

- المجموع النقدي: يعبر هذا المؤشر على معدل السيولة في الاقتصاد (M_2/PIB):
- نسبة المجمع النقدي M_1 إلى المجمع النقدي M_2 : تعبر النسبة (M_1/M_2) على سرعة التطور المالي:
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص CSP إلى PIB : تعبر النسبة (CSP/PIB) على حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وارتفاع المؤشر يبين مدى تحسن الوساطة المالية ما يرفع من حجم المنتجات والخدمات المالية:
- حجم الائتمان الخاص إلى مجموع الودائع: إذا كانت DT تمثل إجمالي الودائع فإن النسبة (CSP/DT) تعبر عن نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع:
- حجم التعامل المصرفي: النسبة (DT/PIB) تعبر على مدى استطاعة النظام على الرفع من حجم الاستثمار من خلال اجتذاب رؤوس الأموال وتنميتها.

ونشير هنا الى ان الاقتصاد الجزائري يعرف ارتفاع كبير في حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي حيث يرى البعض انها تمثل حوالي 50% من اجمالي الكتلة النقدية، وهذا ما شجع ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي ويعود هذا الوضع الى ضعف الجهاز المصرفي الجزائري اين يتميز بالتخلف و ثقل الإجراءات ما يجعل المدخرون يميلون الى الاكتناز على الادخار في المصارف ما يضعف الكثير من الفرص الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.

ونورد هنا بعض الدراسات التي تناولت قياس التطور المالي:

3. بعض الدراسات السابقة

❖ دراسة (نبيل خوري، 2022): اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، وركزت على البحث في اتجاه العلاقة بين المتغيرين، وباستخدام اشعة الانحدار الذاتي توصلت الى وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرين وكانت النتائج المتوصل اليها كالآتي:

- متغيرة التطور المالي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي:
- بقية المتغيرات (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، حجم قطاع المحروقات) فتؤثر على النمو الاقتصادي بالإيجاب وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

❖ دراسة (بن يحيى يحيى، وطلحاي فاطمة الزهراء، 2020): تناولت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التطور المالي في بلدان المغرب العربي باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي ونماذج بانل، وتوصلت الدراسة الى ان التطور المالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والعلاقة بينهما ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى التطور المالي، بينما هناك تأثير موجب في المدى القصير وهذا يدل على ضعف الوساطة المالية في دول العينة.

❖ دراسة (بوري صراح، وبن علال بلقاسم، 2019): ركزت الدراسة على أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي باستخدام تقنية استقرار السلاسل الزمنية للبيانات وتطبيق التكامل المشترك واختبار السببية، وكانت النتائج المتوصل اليها:

- وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والتطور المالي:

– ليس هناك علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، بينما هذه العلاقة في المغرب ذات اتجاهين فهي من النمو الاقتصادي الى التطور المالي ومن التطور المالي الى النمو الاقتصادي، اما بالنسبة لتونس فالعلاقة كانت من النمو الاقتصادي الى التطور المالي.

❖ دراسة (بن سبع الياس، وبدراوي شهيناز، وعوار عائشة، 2022): تناولت الدراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة، واخذت الدراسة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي، بينما اعتمدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص وعرض النقد كمؤشرات للتطور المالي في الجزائر، وكانت النتائج المتوصل اليها كالآتي:

– القروض الخاصة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

– العرض النقدي يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

– ضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر.

❖ دراسة (زناتي سيد احمد، وحسناوي مريم، 2019): ركزت الدراسة على اختبار العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مع التطبيق على بيانات فصلية حيث كانت النتائج المتوصل اليها كما في الآتي:

– وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

– الانفتاح التجاري ومعدل تطور الكتلة النقدية يؤثران سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة في المديين القصير والطويل؛

– التطور المالي في الجزائر لا يعزز النمو الاقتصادي.

❖ دراسة (جهره شنافة، 2022): اعتمدت الدراسة على اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي المتمثلة في (القروض الموجهة للقطاع الخاص، السيولة النقدية، حجم السوق المالية) هذه المؤشرات هي كنسب من الناتج الداخلي الخام، وكانت النتائج المتوصل اليها:

– هناك تأثير موجب لمؤشر السيولة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وعدم وجود تأثير في المدى القصير؛

– الائتمان الخاص ذو تأثير سالب على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل؛

– لا توجد علاقة سببية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ دراسة: (DRAA MESSAOUDA Redha, Zaid Hezia, 2021): تناولت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتوصلت الى النتائج الآتية:

– نسبة السيولة لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

– الائتمان الموجه للقطاع الخاص لا يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل جيد (تأثير ضعيف).

❖ دراسة (Essaid MESKINI, Zouheir MSATFA, 2020): اهتمت هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي معبر عنه بمؤشرات البنوك ومؤشرات الأسواق المالية، وتم تطبيق ذلك على 11 دولة من منطقة (MENA)، وكانت نتائج الدراسة كما هو في الآتي:

- يبقى اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي غير واضحة الاتجاه؛
- مساهمة المؤشرات المالية في النمو الاقتصادي ضعيفة؛
- بالنسبة لرسملة السوق المالية والقيمة الاجمالية للأصول المتداولة كنسبة من الناتج الداخلي الخام فلهما تأثير واضح على النمو الاقتصادي؛
- تطوير الأسواق المالية ضروري لدعم النمو الاقتصادي.
- ❖ دراسة (Feryel OURGHI, Tayssir OUESLETI, 2022): ركزت الدراسة على أثر مستوى التطور المالي على النمو الاقتصادي والذي يصبح تأثيره سلبيا عند بلوغه مستوى معين من التطور، ورغم ان النظرية الاقتصادية تؤيد فكرة ان للتطور المالي تأثير موجب على النمو الاقتصادي لكن زيادة التطور المالي يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وبالتالي يصبح تأثيره بالسالب على النمو الاقتصادي، وتحليل ذلك تم تطبيق الدراسة على 51 دولة خلال الفترة 1960-2014 باستخدام تقنية بنال الحركية (ARDL) لبحث الأثر في المدين القصير والطويل وكانت النتائج المتوصل اليها كالآتي:
- الأثر المباشر للتطور المالي عن طريق متغيرة مستوى التطور المالي ومستوى التطور الاقتصادي يؤثران بالإيجاب على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل؛
- الأثر غير المباشر للتطور المالي عن طريق متغيرة عدم الاستقرار المالي لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

يتبن من الدراسات السابقة ان هناك اهتمام كبير بالقطاع المالي ومدى تطوره وهذا من النتائج المتوصل اليها والتي تشير ان الدور الكبير الذي يقوم به هذا النظام في الدفع بالنمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما يساهم القطاع المالي المتطور دورا اساسيا في تعبئة الادخار وتوزيعه بكفاءة وفعالية على الاستثمارات المنتجة، وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذي يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة على التوازن الاقتصادي لفترات أطول، (احمد، 2014، 04).

فالنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي تعتبر ان التطور المالي عامل أساسي لتشجيع النمو الاقتصادي رغم انه مصدر الكثير من الازمات الاقتصادية، اما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فانه يعاني من سوء استغلال الموارد المالية المتاحة بسبب ضعف الجهاز المصرفي ما جعله يصبح عائقا في وجه النمو الاقتصادي.

وحق يمكن القطاع المالي من المساهمة بفعالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لابد ان يتميز بالتطور والعمق والقدرة على التسعير العادل للأصول المالية (احمد، 2014، 04)، مع إمكانية الوصول الى المنتجات المالية بسهولة وبأقل تكلفة، وحق يمكن هذا القطاع من القيام بدور إيجابي وفعال يجب ان يبتعد عن الممارسات الإدارية التي تمثل عامل كبح لنشاطه، وهذا ما يفتقد اليه النظام المصرفي الجزائري وبالتالي لا يدعم النمو بفعالية.

وللقطاع المالي خصائص تجعله متميز عن غيره من القطاعات الأخرى وتجعله أكثر حساسية للازمات والصدمات المالية وهي: (احمد، 2014، ص 4)

- للقطاع المالي حساسية كبيرة اتجاه الصدمات والازمات المالية وهذا نتيجة اعتماده على منتجات مالية عالية الخطورة وابتعاده عن الاستثمار في النشاطات الاقتصادية الحقيقية، هذا ما يعرضه للاهيار بمجرد حدوث ازمة مالية وتحولها بعد ذلك الى ازمة اقتصادية؛
- ارتباط القطاع الحقيقي بالقطاع المالي عبر مجموعة من القنوات يسهل عدوى انتقال الازمات المالية اليه بسرعة؛
- تعتبر المعلومة الركيزة الأساسية للسوق المالية ما يشكل خطرا في وجه المتعاملين في حالة عدم تماثل المعلومة، ما قد يسبب خسائر للمتعاملين في حالة اتخاذ قرارات استثمارية على أساس معلومات غير كافية.

وتتطلب عملية تدعيم النمو الاقتصادي توفير نظام متطور وكذا استقرار سياسي ومناخ مناسب للأعمال لتشجيع الاستثمارات المولدة للثروة وكذا ابعاد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتشجيع المنافسة وتنشيط القطاعات الاقتصادية (عبد اللطيف، 2008، 122)، فالحكومات المطلوب منها التنظيم والمراقبة ووضع قوانين تساعد الافراد على المشاركة بشكل فعال في النشاط الاقتصادي وخلق الثروة.

كما تعمل الوساطة المالية على تسهيل عملية تحويل المدخرات من القطاعات ذات الإمكانيات التمويلية إلى القطاعات التي هي بحاجة إلى تمويل، وهنا نشير الى اننا سنستخدم في هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

tcr : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛

$tcs p$: تمثل نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام للتعبير عن العمق المالي في الاقتصاد الجزائري؛

$t l m$: تعبر عن نسبة الكتلة النقدية (2M) الى الناتج الداخلي الخام للتعبير عن السيولة في الاقتصاد الوطني الجزائري؛

$t o u v$: تمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج الداخلي الخام $(\frac{X+M}{pib})$ للتعبير عن مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي أي مدى ارتباط السوق الجزائرية بالسوق الخارجية.

هذه المتغيرات محسوبة على أساس القيم الحقيقية للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري مقيمة بالدولار الأمريكي واعتمدت سنة 2015 كسنة أساس خلال فترة الدراسة، مع الإشارة الى ان البيانات الإحصائية اخذت من موقع مؤسسة الصندوق النقدي الدولي.

4. نموذج ومنهجية الدراسة

يمكن للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ان تمتد الى الفترات الماضية، وهذا يعني قيم المتغيرات التي تسبق الفترة (t) يمكن ان تفسر الظاهرة المدروسة والمتمثلة في هذه الحالة بظاهرة النمو الاقتصادي، ويعني هذا ان القيم الماضية للنمو الاقتصادي يمكن ان تحدد وتفسر القيم الحالية.

دراسة مثل هذه الظواهر الاقتصادية يتطلب تطبيق نماذج قياسية مناسبة ما يسمح بإعطاء تقديرات أحسن تعبيراً، هذا ما توفره وتتطلب دراسة مثل هذه الظواهر تطبيق طرق ونماذج قياسية مناسبة للحصول على أفضل تقدير ونتائج أحسن تعبيراً، وهو ما توفره منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المؤخرة او المبطأة (ARDL)، وهنا نستعرض الجانب النظري لتطبيق هذه المنهجية، والتي يعتمد تطبيقها على تحقق مجموعة من الشروط الضرورية والتي سيتم التطرق اليها فيما يأتي:

1.4. السلاسل الزمنية مستقرة: (Dikey, fuller, 1981, 1057-1072):

تعتبر عملية استقرار السلاسل الزمنية ضرورية لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) والتي يعتمد تطبيقها على درجة استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة،

ولاختبار ذلك يتم تطبيق مجموعة من الاختبارات أهمها، اختبار جذر الوحدة (Unit Root) الذي يسمح بمعرفة مدى استقراريه السلسلة الزمنية ورتبتها، وكذا إمكانية الكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات النموذج بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، في حالة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى $I(0)$ أو مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين،

ويعتبر اختبار جذر الوحدة (Unit Root) من أهم اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية والتي يتم الكشف عنها باستخدام اختبارين أساسيين وهما:

اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (pp) وهما اختباران يكشفان عن درجة استقرار السلسلة الزمنية ودرجة تكاملها.

2.4. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL): ((محمد، عبد القادر، 13-23) و (عطية، 2005، 644-694)) قام (pesaran et al) سنة 2001 بوضع منهجية (ARDL) للتكامل المشترك، جمعفها بين نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة، منهجية (ARDL) للتكامل المشترك تمتاز عن بقية أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل اختبار انجل غرانجر (Engle and Granger) أن اختبار الحدود في إطار هذه المنهجية يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أنه لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ أو رتبة أعلى .

3.4. صياغة نموذج (ARDL) يتطلب تطبيق نموذج (ARDL) في البداية اختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، لكن قبل البدء في تطبيق اختبار التكامل المشترك لتقدير النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر، نقوم بتحديد شكل النموذج المناسب (ما إذا كان نموذجاً خطياً، او نموذجاً نصف لوغاريتمي او لوغاريتمي).

وللوصول الى ذلك نقوم بإجراء تقدير الصيغ الثلاثة للنموذج $tcr = f(tcsp, tlm, touv)$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير (OLS).

4.4. شكل النموذج

يتم تحديد شكل النموذج المناسب للدراسة بناء على نتائج تقدير الصيغ الثلاث المذكورة سابقا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، واحصاءات نتائج التقدير معطاة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (1): مؤشرات اختيار شكل النموذج المناسب

خطي	0,84	140	201	13,53	13,67	13,58
نصف لوغاريتمي	0,94	150	0,03	-3,71	-3,53	-3,65
لوغاريتمي	0,95	207	0,03	-4,02	-3,84	-3,96

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات (EVIEWS12)

يتم اختيار الصياغة المثلى للنموذج اعتمادا على المؤشرات الإحصائية الناتجة عن عملية التقدير، ويكون أفضل نموذج هو ذلك الذي يكون فيه معامل الارتباط (R^2) واحصاءة فيشر (F) يأخذان أكبر القيم، بينما تأخذ بقية المقاييس القيم الأصغر.

يتبين من خلال النتائج ان أفضل صيغة لهذا النموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، وعليه فالمتغيرات تصبح بالشكل الاتي:

مع العلم ان:

tcr: متغيرة معدل النمو الاقتصادي والمعبّر عنها بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة:

tcs: متغيرة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

tlm: متغيرة نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج الداخلي الخام؛

tou: نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL): (Johanson, 1988, 232) و (Phlips, perron, 1988, 335-346)

يتوقف استخدام نموذج (ARDL) على نتائج اختبار درجة التكامل المشترك بين المتغيرات، ولغرض اختبار استقراريته النموذج ودرجة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم استخدام الاختبار الآتي:

❖ اختبار جذر الوحدة: قبل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة تتطلب العملية دراسة مدى استقراريته قيم السلاسل الزمنية باختبار ما يسمى بجذر الوحدة الذي يعتمد على اختبارات الاستقرارية أهمها:

- اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dikey Fuller Test (ADF): يتم اختبار درجة استقراريته متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى وعند الفرق الأول، وكانت نتائج الاختبار في الحالتين كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار استقراريته المتغيرات عند المستوى $I(0)$

المتغيرات				
3.52	3.76	0.66	2.63	
-1.68	-2.56	-1.01	-2.28	
0.42	0.11	0.73	0.18	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (EViews12)

يتضح من الجدول ان جميع التغيرات غير مستقرة في المستوى وهذا ما يتضح من خلال درجة الاحتمال حيث ان جميع قيمها أكبر من 0,05 ما يقود الى اجراء اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول كما مبين في الجدول الاتي.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول $I(1)$

المتغيرات				
9.13	17.50	11.89	15.10	
-3.23	-2.37	-4.3	-5.01	
0.028	0.15	0.002	0.0004	

المصدر: اعداد الباحث باستخدام (EViews12)

- اختبار فيليبس- بيرون (Phillips Perron (pp): يستخدم هذا الاختبار لدراسة درجة استقراريته السلاسل كالاختبار السابق الا ان المهتمون بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة يعتمدون نتائج فيليبس بيرون أفضل من اختبار ديكي فولر الموسع، ونتائج هذا الاختبار في المستوى وعند الفرق الأول تعطى في الجدولين الآتيين:

H_0 : السلسلة مستقرة في المستوى $I(0)$

H_1 : السلسلة غير مستقرة في المستوى $I(0)$

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (PP) في المستوى $I(0)$

المتغيرات				
	0.88	3.80	0.61	3.28
	-0.97	-2.14	-0.78	-1.73
	0.74	0.22	0.80	0.40

المصدر: اعداد الباحث انطلاقا من مخرجات (EVIEWS12)

يتبين من نتائج الجدول ان المتغيرات جميعها غير مستقرة في المستوى، وهذا يقودنا الى اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول، وهو ما تبينه النتائج المدونة في الجدول ادناه.

H_0 : السلسلة مستقرة عند الفرق الاول $I(1)$

H_1 : السلسلة غير مستقرة عند الفرق الاول $I(1)$

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الاستقرارية (PP) عند الفرق الأول

المتغيرات				
	16.61	35.44	21.30	25.52
	-4.08	-5.94	-4.76	-5.04
	0.003	0.000	0.0007	0.0003

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (EVIEWS12)

يتبين من نتائج الجدول رقم (5) ان إحصاءه (F) ذات معنوية عند مستوى 5% لجميع المتغيرات وهذا ما تبينه قيم الاحتمال حيث ان جميعها اقل من 0.05 ما يدل على ان جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول نتائج الاختبارين تسمح بتطبيق منهجية (ARDL) للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات وما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بينها.

استخدام منهجية (ARDL) يتم بعد اختيار فترات التأخير المناسبة باستخدام معيار (AIC)، اين بينت نتائج هذا الاختبار ان افضل نموذج هو (3.0.3.3) ARDL. كما هو مبين في الشكل البياني الاتي وهو النموذج رقم 232 المقابل لأدنى قيمة لمعيار (akaike). كما هو مبين في الملحق رقم (1).

وهنا نقوم باختبار وجود أو عدم وجود العلاقة الطويلة المدى بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث إن فرضية العدم تقول بعدم وجود العلاقة الطويلة المدى بين المتغيرات، بينما الفرضية البديلة فتتعلق بوجود العلاقة الطويلة المدى.

اختبار التكامل المشترك (ARDL): ينطلق من الفرضيتين الاتيتين:

H_0 : لا توجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج

H_1 : توجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج

القرار: يعتمد قرار تحديد الفرضية المعتمدة على قيمة فيشر المحسوبة بدرجة معنوية والقيم الحرجة للحدود الدنيا والحدود العليا لاختبار التكامل المشترك. وبالرجوع الى النتائج المتحصل عليها بعد اجراء الاختبار باستخدام برنامج (EVIEWS12) نجد ان قيمة ($F_c = 4,035$) والحد الأعلى للقيم الحرجة هو ($I(1) = 3,67$) عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ ان ($F_c > I(1)$)، ومنه نقول ان هناك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج (علاقة طويلة المدى بين مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر ومؤشرات التطور المالي في الجزائر). انظر الملحق رقم (2)

تحليل نتائج التقدير يعتمد على استخراج نموذج علاقة المدى القصير ونموذج المدى الطويل، حيث ان ما يهم هنا هي علاقة المدى الطويل.

❖ نموذج علاقة المدى القصير:

$$LTCR = 0.975 \times LTCR(-1) - 0.163 \times LTCR(-2) - 0.292 \times LTCR(-3) + 0.025 \times LTCSP - 0.015 \times LTLM + 0.168 \times LTLM(-1) - 0.164 \times LTLM(-2) + 0.100 \times LTLM(-3) - 0.014 \times LTOUV + 0.169 \times LTOUV(-1) - 0.234 \times LTOUV(-2) + 0.210 \times LTOUV(-3) + 4.126$$

اما معادلة التكامل المشترك فهي كالآتي:

$$D(LTCR) = -0.48 \times (LTCR(-1) - (0.052 \times LTCSP + 0.186 \times LTLM(-1) + 0.271 \times LTOUV(-1) + 8.579))$$

لكن قبل تحديد وتحليل نموذج علاقة الاجل الطويل نقوم باستخراج معامل تصحيح الخطأ، حيث يتبين من نتائج التقدير إن معامل تصحيح الخطأ يحقق شرطين أساسيين، معامل تصحيح الخطأ سالب وهذا الشرط محقق كما تبينه نتائج التقدير (-0.480981)، والشرط الكافي وهو أن يكون هذا المعامل معنوياً والشرط محقق كذلك كما تبينه نتائج التقدير حيث إن الاحتمال المقابل له (0.0001) أي اقل من 5% فهو معنوي وهو ما يسمح بدراسة وتفسير نتائج معادلة المدى الطويل انظر في ذلك الملحق رقم (3)، ويوضح هذا ان هناك إمكانية تصحيح الخطأ في المدى القصير للعودة الى التوازن في المدى الطويل.

فاذا حدثت صدمة في المدى القصير فان هناك إمكانية التخلص من ذلك بنسبة 0,48 أي 48 % وهذه النسبة تمثل سرعة العودة الى التوازن، حيث تقدر المدة اللازمة لذلك بسنتين وحوالي شهر من الزمن.

❖ نموذج علاقة المدى الطويل: معادلة نموذج المدى الطويل المقدرة هي كالآتي:

يتضح احصائياً من نتائج التقدير ان هناك معلمتين معنويتين وهما الثابت ومعلمة الانفتاح التجاري، حيث انه في كلتا الحالتين الاحتمال اقل من 5% (Prob<5%)، اما بقية المتغيرات المفسرة فهي غير معنوية رغم العلاقة الطردية بينها أي ان هناك علاقة موجبة بينها، لكن من الناحية الإحصائية يمكن الاستغناء عن هاتين المتغيرتين في النموذج المفسر للنمو الاقتصادي في الجزائر لأنها غير معنوية.

5. تشخيص النموذج

نتناول بالدراسة في هذه الفقرة تطبيق الاختبارات المناسبة لاختبار استقراره النموذج المقدر.

1.5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: (Normality test)

يتضح من تطبيق إحصاءة (jarque bara (JB) انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر كما هو مبين في الملحق رقم (4) حيث تبين النتائج أن قيمة الإحصاءة (JB=2.55) واحتمال معنويتها (p=0.39) أكبر بكثير من 5% ما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا ما يبينه التوزيع البياني للأخطاء حيث يتبين من الشكل البياني أن الأخطاء موزعة طبيعياً.

1.1.5 اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء: (LM Test)

يستخدم هنا اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء وهو (LM test)، حيث يتضح من نتائج الاختبار ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ويتضح هذا من خلال قيمة (F) حيث ان (F=2.186>0.05). الملحق رقم (5)

2.1.5. اختبار عدم تجانس التباين (ARCH TEST)

نتائج الاختبار تدل على أن التباين غير متجانس ويظهر ذلك من كون اختبار (F) غير معنوية أين نجد ($F=0,75$) و ($prob=0.39 > 5\%$).

3.1.5. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يطبق هنا اختبارين هما (cusum ; cusum of saquars)، مبدأ هذا الاختبار يعتمد على المنحنى البياني للنموذج حيث أنه عندما يكون المنحنى داخل المجال فهذا يدل على أن معاملات النموذج مستقرة، هو شرط محقق في نموذجنا كما هو موضح في الملحق رقم (6).

وعليه فإنه يمكن اعتماد نموذج العلاقة طويلة المدى لتفسير علاقة معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر لأنه:

- لا توجد مشاكل، فالعلاقة طويلة الأجل محققة ويمكن تصحيح الأخطاء؛
- لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء؛
- المقدرات مستقرة عبر الزمن.

6. التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج

نتطرق هنا إلى تفسير نتائج التقدير في المديين القصير والطويل.

1.6. نتائج تقدير معاملات الاجل القصير:

الجدول رقم (6): نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCR(-1))	0.456489	0.138508	3.295759	0.0049
D(LTCR(-2))	0.292562	0.113654	2.574152	0.0212
D(LTLM)	-0.015048	0.029046	-0.518066	0.6120
D(LTLM(-1))	0.063496	0.033090	1.918913	0.0742
D(LTLM(-2))	-0.100875	0.033090	-3.048541	0.0081
D(LTOUV)	-0.014990	0.038925	-0.385115	0.7056
D(LTOUV(-1))	0.024021	0.047299	0.507853	0.6189
D(LTOUV(-2))	-0.210507	0.053154	-3.960334	0.0013
CointEq(-1)*	-0.480981	0.095143	-5.055365	0.0001

المصدر: مخرجات (EVIEWS12)

يظهر من نتائج الجدول أعلاه رقم (6) أن حد تصحيح الخطأ معنوي (الشرط الضروري) ($prob = 0.0001 <$) (0.05) كما أنه بأخذ الإشارة السالبة (الشرط الكافي) حيث أن قيمته بلغت (-0,48) وتبين هذه القيمة أنه إذا حدثت صدمة وأدت إلى انحراف معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير عند الزمن (t-1) عن قيمته التوازنية فإن عملية التصحيح في الفترة (t) تكون بنسبة $K\%48,09$ وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي يستغرق وقتاً ليعود إلى التوازن، حيث يقدر هذا الوقت بـ 2 سنة وحوالي شهر ($\frac{1}{0,4809} = 2,079$).

هذا يعني أن هناك فعلاً علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر.

أما نتائج تقدير معاملات المدى القصير فيتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن معامل النمو الاقتصادي للفترة (t-1) معنوي وموجب وهذا يفسر على أنه إذا تغير معدل النمو الاقتصادي للفترة الماضية بـ 1% فإن معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية يتغير بـ 0,45%، أما تغير معدل النمو الاقتصادي للفترة (t-2) بـ 1% يؤدي إلى تغير معدل النمو

الاقتصادي بنسبة 0,29%، يدل هذا على أن معدلات النمو الاقتصادي للفترات السابقة في الجزائر تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية. كما نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل السيولة للفترة (t-2) حيث أن زيادة معدل السيولة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,1%.

يمكن تفسير هذا بكون القروض المخصصة للقطاع الخاص لا توجه إلى القطاعات المولدة للثروة خاصة قطاع الإنتاج.

أما معامل الانفتاح التجاري للفترة (t-2) والذي يظهر بأنه معنوي فهو يؤثر بالسالب على النمو الاقتصادي أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، فارتفاع معدل الانفتاح التجاري في المدى القصير بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,21% هذه الفترة شهدت الغلق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.

2.6. نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

الجدول رقم (7): نموذج المدى الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCSP	0.052479	0.037978	1.381843	0.1873
LTLM	0.186083	0.123048	1.512283	0.1512
LTOUV	0.271787	0.077628	3.501145	0.0032
C	8.579993	0.028357	302.5667	0.0000

$$EC = LTCR - (0.0525 * LTCSP + 0.1861 * LTLM + 0.2718 * LTOUV + 8.5800)$$

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على مخرجات (EVIEWS12)

يقرا من الجدول رقم (7) أعلاه أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري الممثل بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية في الجزائر، حيث معامل هذه المتغيرة معنوي وموجب أين تشير نتائج التقدير أن زيادة نسبة مؤشر الانفتاح التجاري ب 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,27%.

هذا يفسر أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على قطاع التجارة الخارجية، حيث تمثل فيها إيرادات المحرقات النسبة الأعظم أين تصل إلى 96% وهو ما يتطابق والواقع الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي ولا يعتمد على خلق الثروة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خاصة الصناعات الصغيرة، هذان القطاعان يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في تنشيط الاقتصاد من خلال توفير الكثير من المنتجات خاصة الغذائية وكذا امتصاص البطالة ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ودعم النمو الاقتصادي.

7. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر من خلال متابعة أثر مؤشر الانفتاح التجاري المعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وكذا مؤشر السيولة الذي هو عبارة نسبة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع إلى الناتج الداخلي الخام ومؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1992-2022.

بنيت الدراسة على مجموعة من الفرضيات تم اختبارها في الجانب التطبيقي للدراسة، أين كانت النتائج كالآتي:

- ❖ تأكيد الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وهذا من خلال معامل تصحيح الخطأ (ECM) حيث تقدير قيمة هذه المعلمة حققت الشرط الضروري وهي انها معنوية والشرط الكافي وهي انه سالبة؛
 - ❖ الفرضية الثانية محققة كذلك والتي تتمثل في كون أثر السيولة على النمو الاقتصادي موجب، فرغم ان معلمتها غير معنوية ال ان العلاقة بينهما موجبة،
 - ❖ تتمثل الفرضية الثالثة في كون الايمان الخاص يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي وهذا محقق رغم عدم معنوية معلمتها؛
 - ❖ الفرضية الرابعة وتتعلق بالأثر الإيجابي للانفتاح الجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين بعد التقدير ان هذه الفرضية محققة من معلمة الانفتاح التجاري الموجبة وكذا معنويتها.
- يتبين من خلال هذه النتائج ان النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بالانفتاح التجاري فقط، أي انه يتأثر بقيمة الصادرات والواردات فقط، وهذا ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر.
- كما أظهرت النتائج ان معدل السيولة ومؤشر الايمان الموجه للقطاع الخاص لا يؤثران في النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- يدل هذا على ان الجهاز المصرفي لا يساهم في النشاط الاقتصادي بشكل واضح، ويمكن ارجاع ذلك الى ضعف البيئة المؤسسية للقطاع المصرفي وسوء توزيع القروض الاستثمارية.
- وعليه فانه لتدعيم النمو الاقتصادي في الجزائر لابد من:
- اصلاح النظام المصرفي في الجزائر واعطائه الدور اللازم به والمتمثل في تعبئة الموارد المالية وتحويل الاستثمارات الاقتصادية وكذا تحسين بيئة الاعمال بما يتماشى والتطورات الاقتصادية والمالية التي تعرفها البلدان المتقدمة؛
 - استغلال الموارد المتأتية من التجارة الخارجية لتمويل النشاط الاقتصادي، خاصة الاستثمارات المنتجة؛
 - تطوير النظام المالي لتحقيق الاستقرار المالي للتأقلم مع مختلف الازمات المالية؛
 - تدعيم الصيرف الإسلامية لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي للاستفادة منها في تمويل النشاطات الاقتصادية وتدعيم الموازنة العامة للدولة لتحسين الخدمات العمومية وكذا القواعد الهيكلية باعتبارها عماد النشاط الاقتصادي؛
 - تحسين بيئة الاعمال من خلال الإصلاح الإداري للقضاء على البيروقراطية وتحسين المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الاستثمار لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكنها تدعيم النشاط الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة الى البلاد؛
 - تفعيل نشاط البورصة في الجزائر لتوفير التمويل وتدعيم النشاط المالي في البلاد.

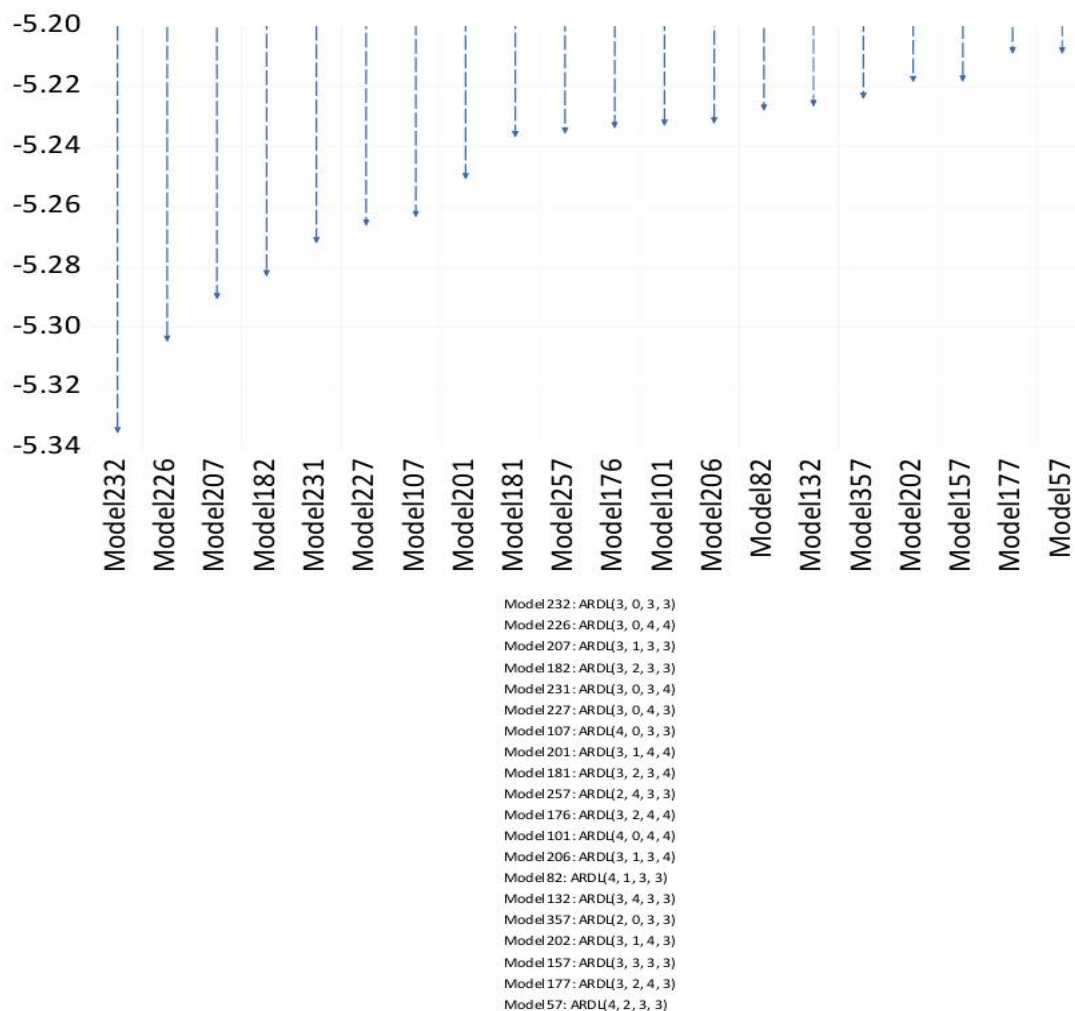
8-قائمة المراجع:

- 1.أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد الدولي، 2014.
- 2.بن سبع الياس، وبدرأوي شهبناز، وعوار عائشة، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلا الفترة 1990-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد7، العدد01، 2022، صص391-406
- 3.بن يحيى يحيى، طالحاوي فاطمة الزهراء، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في ظل سياسة التحرير المالي -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد4، 2020، صص 234-256.
- 4.جبهة شنافة، اثر التطور المالي في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1990-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 9، العدد1، صص381-410.
- 5.بول سامويلوسون وويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للشرو والتوزيع ط2، الأردن، 2006.
- 6.بوري صراح، بن علال بلقاسم، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس(1980-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد1، 2019، صص 128-147.
- 7.زناتي سيد احمد، وحسناوي مريم، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) حالة الجزائر 2003-2014، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد7، 2019، صص31-52.
- 8.نبيل خوري، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد2، 2022، صص 27-50.
- 9.حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 32 جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص 69، 80.
- 10.طالب عوض، مالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن – دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، ع 2، 2011، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 506.
- 11.ميرفت عبد السلام عبد الحميد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2010.
- 12.ميشال تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريح، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 153-190.
- 1.Maxence Lagalle, Mode de financement de l'activité économique : Quel impact sur la stabilité et la croissance économique ? C.R.I.R.F, Université de Poitiers, 2014
2. Phillips. P.C.B and Perron.P, Testing for a Unit Root in time series Regression, Biometrika, vol75, n2,1988, pp 335-346.
- 3.Samouel Béji, Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse doctorat, université, Paris XIII, 2009, PP 71-73
- 4.William Green, Econometrie, 5eme edition , person education , France , 2005, pp 621-630
- 5.DRAA MESSAOUDA Redha, ZAID Hizia, Impact du développement financier sur la croissance économique en prenant compte la qualité des institutions -cas d'ALGERIE(1995-2017), journal of financialstudies, vol 08, number1, 2021, pp773-790.
- 6.Essaid MESKINI, Zouheir MSATFA, le développement financier et la croissance économique : cas des pays de la région MENA (Moyen Orient, Nord-Africain), revue international des sciences de gestion, vol3, n3, 2020, pp 425-442 .

الملحق رقم (1): معيار (akaike) لاختيار أفضل نموذج

الملحق رقم (1): معيار (akaike) لاختيار أفضل نموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملحق رقم(2): نتائج اختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.126810	1.635159	2.523798	0.0234
LTCR(-1)*	-0.480981	0.190436	-2.525687	0.0233
LTCSP**	0.025241	0.025455	0.991624	0.3371
LTLM(-1)	0.089502	0.055345	1.617170	0.1267
LTOUV(-1)	0.130724	0.044564	2.933411	0.0103
D(LTCR(-1))	0.456489	0.218274	2.091363	0.0539
D(LTCR(-2))	0.292562	0.149341	1.959026	0.0690
D(LTLM)	-0.015048	0.046905	-0.320815	0.7528
D(LTLM(-1))	0.063496	0.042603	1.490425	0.1568
D(LTLM(-2))	-0.100875	0.050362	-2.003009	0.0636
D(LTOUV)	-0.014990	0.047712	-0.314189	0.7577
D(LTOUV(-1))	0.024021	0.058154	0.413057	0.6854
D(LTOUV(-2))	-0.210507	0.073697	-2.856373	0.0120

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

الملحق رقم (3): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCR(-1))	0.456489	0.138508	3.295759	0.0049
D(LTCR(-2))	0.292562	0.113654	2.574152	0.0212
D(LTLM)	-0.015048	0.029046	-0.518066	0.6120
D(LTLM(-1))	0.063496	0.033090	1.918913	0.0742
D(LTLM(-2))	-0.100875	0.033090	-3.048541	0.0081
D(LTOUV)	-0.014990	0.038925	-0.385115	0.7056
D(LTOUV(-1))	0.024021	0.047299	0.507853	0.6189
D(LTOUV(-2))	-0.210507	0.053154	-3.960334	0.0013
CointEq(-1)*	-0.480981	0.095143	-5.055365	0.0001
R-squared	0.780736	Mean dependent var		0.012600
Adjusted R-squared	0.688414	S.D. dependent var		0.022339
S.E. of regression	0.012470	Akaike info criterion		-5.675969
Sum squared resid	0.002954	Schwarz criterion		-5.247761
Log likelihood	88.46357	Hannan-Quinn criter.		-5.545062
Durbin-Watson stat	2.443655			

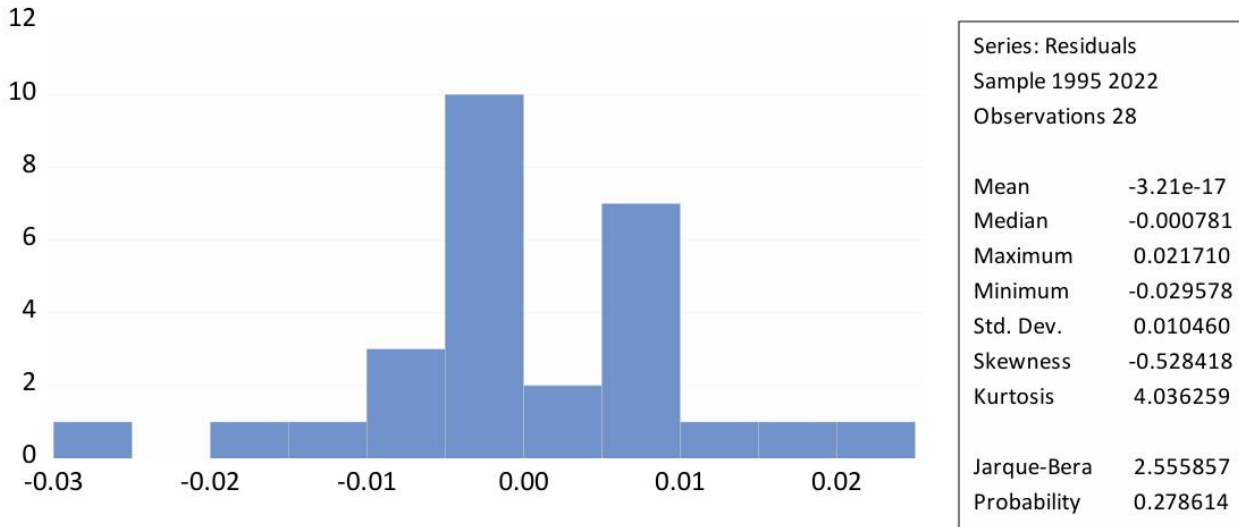
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.035271	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



الملحق رقم (5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 05/25/24 Time: 17:23

Sample (adjusted): 1995 2022

Included observations: 28 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
. * .	. * .	1	-0.169	-0.169	0.8843	0.347
. ** .	. ** .	2	-0.237	-0.273	2.6915	0.260
. * .	. * .	3	0.201	0.116	4.0521	0.256
. .	. .	4	-0.050	-0.059	4.1412	0.387
. * .	. * .	5	-0.142	-0.094	4.8767	0.431
. ***	. **	6	0.354	0.303	9.6538	0.140
. * .	. .	7	-0.094	-0.035	10.008	0.188
. .	. * .	8	-0.060	0.113	10.161	0.254
. .	. * .	9	-0.043	-0.192	10.242	0.331
. * .	. * .	10	-0.082	-0.102	10.558	0.393
. .	. * .	11	-0.031	-0.075	10.606	0.477
. .	. * .	12	0.044	-0.128	10.708	0.554

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (6): اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (cusum)

